

## شكر و تقدير

أنجز هذا البحث ضمن اطار مشروع (معهد الإصلاح للتنمية - RID) تحت عنوان "عودة النازحين بطريقة سلمية" و بمشاركة و ضمن اطار برنامج منظمة (Un Ponte Per) الإيطالية تحت عنوان " نينوى: جسر للتماسك الاجتماعي والتعايش والسلام"، بدعم من منظمة (UNDP). لذا نتوجه بشكرنا لكافة هذه المنظمات. وكذلك نشكر كل الشخصيات و الجهات التي شاركوا في تزويدنا بالمعلومات أو تعاونوا معنا في جمع المعلومات و قدموا لنا التسهيلات. و نشكر أيضا السيد (أكرم مايي) و الأنسة (تريفة حامد صوفي) لكونهم من المتعاونين الرئيسيين للباحث في جمع المعلومات و تلخيص و تنقيح المواد المتجمعة.

دانا سعيد صوفي

معهد الإصلاح للتنمية

اربيل، اقليم كوردستان، عراق

مارس ٢٠١٦

## آفاق العودة مابين الصراع والسلام: دراسة ميدانية حول الصراع والعيش المشترك بين مكونات نينوى بعد ظهور (داعش)

دانا سعيد صوفي

### المستخلص

مع ظهور (داعش) في العراق والمنطقة، برزت مجموعة من القضايا الخلافية ذات الطابع الإثني والديني بين مكونات المنطقة، وعادت للحياة الصراعات التاريخية بعد أن تم إبعاد (داعش) عن مناطق تابعة لمحافظة نينوى مثل: (زمار)، (ربيعة)، (وانكي)، المعروفة أيضاً ب(وانه)، و (سنوني) وكذلك (سنجار). لقد صارت مسألة العيش المشترك والعودة السلمية للنازحين من المسائل الواقعة ضمن الأجندة اليومية. وتهدف هذه الدراسة الى التوصل لفهم لنوع ولاسباب الصراعات، ولأساسات التعايش السلمي في تلك المناطق. ونتائج الدراسة تؤشر الى ان الوثام والتعايش المشترك وعودة النازحين بشكل سلمي (لأماكن سكناهم) مسألة حساسة ومعقدة للأسباب التالية:

1- العلاقة بين المجموعات صارت خاضعة للتسييس. 2- طرأ تغيير سكاني كبير في المنطقة. 3- تكونت لدى المجموعات ذهنية/عقلية الضحية. 4- ظهرت بشكل ما المعضلة الأمنية، وأصبحت الجماعات (الإثنية والدينية) متأهبة و مستعدة. 5- الافتقار الى الخدمات الأساسية، وغياب فاعلية المؤسسات، وغياب فرصة العمل بشكل واسع.

من هنا، فإن محاولات التوصل للسلام تواجه تحدياً كبيراً. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد من التوصيات والمقترحات للتصدي لهذا التحدي ولانشاء أرضية تضمن التعايش السلمي المشترك. ولأجل تنفيذ التوصيات ينبغي وجود درجة عالية من الحس بالمسؤولية. ويجب على كل من حكومة العراق وحكومة الإقليم، والمنظمات الدولية والمنظمات المدنية، أن تعمل على جملة من البرامج الهادفة للسلام والمصالحة وترسيخهما، ومن ضمنها:

1- حسم القضايا العالقة ما بين الإقليم وبغداد، 2- تعويض المتضررين ومحاكمة المذنبين، 3- تفعيل المؤسسات الأمنية والمؤسسات التي تقوم بتأمين الخدمات الأساسية، 4- تأسيس مؤسسة لتسوية الخلافات حول ملكية الأراضي والعقارات، 5- التدريب وأنشطة التوعية وذلك لتقريب المجموعات فيما بينها والى بعضها. 6- زيادة حضور المنظمات الدولية.

## المقدمة

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على طبيعة الأزمة بين مكونات محافظة نينوى، كذلك تهدف الى فهم أسباب الصراعات، وأخيراً تهدف الى استثمار هذا الفهم في ايجاد سبيل لضمان التعايش المشترك. وتمتنع هذه الدراسة عن استخدام أي نظرية مسبقة وأكاديمية في التحقق من ظاهرة الصراع وتقنيات التقليل من النزاعات: بل إن هذه الدراسة تنطلق في الفحص والتحليل والاستنتاج من منطلق ومن وجهة نظر سكان تلك المنطقة. أي اننا نريد أن نعرف، كيف يرى أهل نينوى والناس العاديون والمسؤولون والناشطون حالتهم بأنفسهم، وكيف تصف المكونات علاقاتها فيما بينها، وكيف يرون افاق التعايش، وكذلك كيف ينظرون الى عودة النازحين لمناطقهم، والى اي مدى يمكن انجاز (هذه العودة) بالأسلوب السلمي.

من الناحية الميدانية، تم إجراء هذه الدراسة على تلك المناطق التي تم تحريرها من سلطة ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). ولقد استندت هذه الدراسة في تحليلاتها واستنتاجاتها على المعلومات التي توفرت وتجمعت من (زمار)، و (وانه)، و (ربيعه)، و (سنوني)، كذلك، تم الحصول على جزء من المعلومات في مخيمات "كرماوه" و "شاريا" (مع وجود عقبات أمنية أمام كشف بعض المعلومات). هناك حيث إن عدداً كبيراً من سكان تلك المناطق مازال يعيش في تلك المخيمات في اقليم كردستان وما زالوا عاجزين عن العودة لأماكنهم الخاصة بهم لأسباب متنوعة. ولقد تمت الاستعانة بطرق عديدة لجمع البيانات، منها اجراء المقابلات مع شخصيات من تلك المناطق، ومسؤوليها، وناشطيها (انظر قائمة اسماء الشخصيات التي جرت معهم المقابلات التي بلغ عددها (30) مقابلة كما في الملحق رقم (1)). وقد تم أيضا اجراء خمس مقابلات مع مجموعة الفوكاس كروب (أي جماعة التركيز للمقارنة) على أساس المنطقة، و على أساس المجموعة، مع توزيع استمارات استبيان (وبلغ عدد هذه الاستمارات بمجموع 217 مائتين وسبع عشرة استمارة، كما في الملحق رقم (2)، كما تمت أيضا الاستفادة من الوثائق والمعلومات المتداولة والمتوافرة تحت اليد؛ بمعنى أوضح، لقد استخدمنا كافة البيانات التي رأيناها وسمعناها وتوافرت لنا في المنطقة. وسيتم إظهار تحليل النتائج المستقاة عن هذه البيانات و المعلومات المتوافرة (وفي الملحق رقم (3)، هناك خلاصة تعطي فكرة عن المادة الخام التي جاءت منها المعلومات).

أما المسائل التي أردنا أن نصل الى فهم بخصوصها، فهي تتألف من نوع الصراع وأسبابه، و كيفية معالجتها، أو كيفية التعامل معها، من وجهة نظر المكونات نفسها، وما هو دور اللاعبين في تطبيع الوضع وعملية صناعة السلام، وأيضاً توفير ضمانات لعودة النازحين بشكل سلمي والتعايش معاً. ومن الواضح ان اجراء هذه الدراسة حول هذه القضايا والتساؤلات وفي هذا الوضع الأمني الخطير واللامستقر، أمرٌ صعب بل هو تحدٍ هائل لأن تلك المناطق مازالت قواعط للعمليات القتالية، مع انها تحررت من قبضة (داعش). وبرغم كل هذه الخطورة، كانت المحاولة جادة حقيقية في جمع البيانات والمعلومات اللازمة وخلال فترة قصيرة في الشهرين الأولين من عام (2016). وتكمن أهمية هذه الدراسة إنها أكثر من محاولة لفهم حالة الصراع بين مكونات نينوى، بل تمضي الى ما هو أبعد، عن طريق طرح مجموعة من التوصيات والمقترحات لعلاج القضايا الإشكالية والخلافية، وضمان عودة النازحين بشكل سلمي الى

أماكنهم هناك عدد من التوصيات التي يمكن ان تصبح اساساً لعمل خطة وسياسة مستقبلاً للجهات ذات العلاقة، مثلاً: المؤسسات المحلية و الوطنية، منظمات المجتمع المدني، و الوكالات الدولية. وكذلك يمكن ان تصير نتائج هذه الدراسة أداة ومصدراً تحت يد اولئك الذين يرغبون في صنع السلام في المنطقة. وأخيراً، يمكن ان يكون فهم نوع الصراعات وآفاق حلولها في بعض مناطق نينوى، فرصة وأملاً لقرآءة شاملة حول مسألة النزاعات وعلاجها في العراق والإقليم.

## الخلفية والسياق

في حزيران (2014) صارت محافظة نينوى اسماً ذكرته كافة وسائل الإعلام في العالم، وذلك لأنها وبشكل مفاجي وقعت تحت سيطرة (داعش)، وقد تركت القوات العراقية مواقعها واسلحتها لقوات (الدولة الإسلامية). وبهذا الشكل، أتاحت فرصة ذهبية لتلك القوة الغريبة أن تمارس وتطبق ايديولوجيتها الخاصة بها، وتبعث رسالة الرعب الى المناطق القريبة منها والى العالم جميعاً، لأن في نينوى أرضية مناسبة لتطبيق سياسة (داعش) والسبب هو إن في نينوى مكونات دينية واثنية متنوعة تعيش معاً، وان داعش نفسه قام على عدد من الأساسات الدينية المتشددة التي تناهض الأديان الأخرى. لهذا، شاهدنا تلك القوة تلجأ الى اكثر ردود الأفعال عنفاً ضد المجموعات الإثنية والدينية الأخرى التي تختلف عن الإسلام السني المذهب. وبالأخص فإنهم قد جربوا اكثر الوسائل دموية ضد الكورد اليزيديين والمسيحيين، والمسلمين الشيعة ((الشيعة العرب، والشيعة التركمان، والشيعة الكورد، أي الشبك)). وبحكم كون اغلبية (داعش) يمثلون العرب ذوي المذهب السني، فإن ظهور (داعش) في المنطقة يضيف بعبءاً إثنياً و قومياً الى الأزمات ومجموعة الخلافات القديمة، ويعيد احياء الصراعات. والواضح من قبل مجيء داعش الى المنطقة، انه اصلاً كانت توجد منذ تأسيس العراق سنة (1921)، مجموعة من الصراعات الإثنية والدينية والسياسية وغيرها. وبعد أن تم الحاق ولاية الموصل بالعراق سنة (1925)، كانت هنالك في الأجواء أزمات من هذا النوع، وكانت تظهر بحسب السياسات التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة في العراق. على سبيل المثال نظام البعث في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، اتبع سياسة التعريب بشكل واسع جداً، ولهذا السبب تعمقت جذور الصراعات الإثنية في المنطقة.

قبل سقوط نظام صدام حسين عام (2003)، كانت الموصل تبدو كأنها قلعة البعثيين لأن جزءاً كبيراً من مسؤولي النظام البعثي العسكريين والأمنيين، من أهالي الموصل. لقد لجأ نجلا صدام الى تلك المدينة اثناء هجوم أمريكا ضد العراق. ولاحقاً لقي نجلا صدام مصرعهما في تلك المدينة. وهذا يدل على قوة العلاقة الوثيقة بين نظام البعث والموصل. وهو اثبات على ذلك. والمعلوم إن ايديولوجيا حزب البعث تقوم على اساس محبة القومية العربية، كما إن العراق اتخذ شكلاً سنياً. لذا، اتبع نظام البعث سياسة التمييز على الأساس الإثني والمذهبي وهو المتوقع من نظام البعث، وماتم تطبيقه في نينوى تم تطبيقه ايضاً في المحافظات العراقية الأخرى. ولكن بعد انهيار نظام البعث، شاهدنا إنتهاج سياسة التمييز ضد العرب السنة ومناصري نظام البعث السابق، ولقد كان هذا ردة فعل ضد التمييز الذي كان يجري في الماضي ضد الجماعات الإثنية والدينية المتنوعة الأخرى.

ان تهميش مكون كبير في المنطقة، أي العرب السنة، وبالأخص مؤازري حزب البعث المخلوع، قد صار حجةً وذريعة للبحث عن أي خطأ لأجل استغلاله في استعادة السلطة. ويبدو إن هذه الحالة إستفاد منها (داعش) بشكل جيد و

روجت لها لمنفعتهم، ولذلك ليس عجباً إن أغلبية من أُجريت المقابلات معهم يؤيدون الرأي القائل ان معظم انصار حزب البحث المخلوع التحقوا تحت لواء (داعش).

بعد ان سيطر (داعش) على الموصل، امسك بمحافظة نينوى ايضاً، ثم بدأت موجة النزوح باتجاه الأماكن الأخرى في العراق، لكن معظم النازحين اتجهوا نحو مناطق اقليم كردستان، و بعد تحرير القوات الكوردية لبعض الأماكن من قبضة (داعش) ومنها: مدن و قرى (زمار)، (ربيعة)، (وانه)، (سنوني)، في شمال غرب الموصل، هذه المرة ظهرت موجة نزوح جديدة ومختلفة ومعاكسة، وهي نزوح معظم المواطنين العرب السنة من هذه الأماكن الى الموصل على وجه الخصوص.

والآن فإن مسألة التعايش المشترك والعودة السلمية للنازحين مسألة حساسة وهي في جدول الأعمال اليومية، وخصوصاً في وقت تؤخذ فيه المناطق من يد (داعش) تدريجياً، وهناك حديث يدور الآن عن قرب استعادة مدينة الموصل من يد (داعش). وينبغي ايجاد عملية مصالحة سياسية واجتماعية وتربوية واسعة لتضميد جراحات تلك المنطقة ولتجنب حدوث اعمال الثأر، وضمان التعايش السلمي. وهنا، من الضروري أن يكون لدى اللاعبين الرئيسيين المحليين والدوليين شعور عال بالمسؤولية، وينبغي أن يكون هذا الشعور واضعاً لكي يساهم في صنع السلام، ولكن لأجل أن ننظر بشكل موضوعي و واقعي الى مسألة المصالحة، يجب أن نفهم وضع الأزمات وأن نعلم من منظور مكونات المنطقة أي نوع من المصالحة يمكن له أن يكون متاحاً.

### **مكونات نينوى، موزايك معقد**

نينوى واحدة من محافظات العراق الواسعة، كان عدد سكانها قبل احتلالها من طرف (داعش)، يبلغ مليونين ونصف مليون انسان. تعيش فيها مكونات اثنية ودينية متنوعة، وتوصف احياناً بأنها عراقٌ مُصَغَر. لأن فيها كافة التكوينات الإثنية والدينية العراقية: العرب، الكورد، الكلداوآشوريون، التركمان، الشبك، المسلمون، اليزيديون، المسيحيون، الكاكيون، والمندائيون. وتتقاطع الهويات الإثنية والدينية مع بعضها البعض بشكل معقد ومتداخل، مثلاً: عربي سني، عربي شيعي، كوردي سني، كوردي يزيدي، كوردي كاكائي، تركماني شيعي، تركماني سني، مسيحي كلداني، مسيحي آشوري. أحياناً، يصير فهم تعقيدات الهوية أكثر صعوبة حينما تدخل الهوية القبائلية في شنايا الإنتماء. لأن علاقات القبائل والإرتباط العشائري مازال قوياً مسيطراً حتى الآن، على سبيل المثال إن فهم هوية الشبك أمر صعب وليس سهلاً، إذ من حيث الدين، إنهم شيعة، و كقوم ينظر معظمهم الى أنفسهم بصفة أنهم من الأمة الكوردية، وفي الوقت نفسه يوجد بين الشبك جزء يرى نفسه من ضمن التركمان، وهناك جزء آخر يرى نفسه منهم من العرب، وفي زمار، اذا جرت الإشارة الى الكورد، فإن اللفظ الذي يشير إليهم هو (كركري، جرجري)، وهي قبيلة كوردية كبيرة. وكذلك في (ربيعة)، وبدل أن يتم استعمال لفظ (العرب) حين الإشارة الى القومية العربية، فإن اللفظ المتداول هو (شمر)، وهم قبيلة عربية. هنالك تعقيد آخر في موزايك نينوى يتمثل في تداخل وتبادل الرموز الثقافية، مثلاً نرى الكوردي السني والكوردي اليزيدي والكوردي الشبكي يرتدون الملابس التقليدية العربية، في تلك المنطقة يرتدى الناس الأزياء التقليدية العربية لكنهم يتكلمون باللغة الكوردية. ويزداد هذا الموزايك تعقيداً أضافياً حين يأتي فوق هذا كله هوية الإنتماء السياسي، وسيأتي الحديث على هذا الجانب لاحقاً.

لقد توزعت مكونات نينوى على الأفضية والنواحي بشكلٍ يتميز بالاختلاف. يشكل العرب الأغلبية المنظورة داخل مدينة الموصل وما حولها وفي جنوبي محافظة نينوى. أما الكورد فهم الأغلبية شمال مدينة الموصل وشمال محافظة نينوى. أما الكثافة السكانية المسيحية فموقعها في سهل الموصل. وكذلك فإن أغلبية التركمان تسكن في قضاء تلعفر. أما اليزيديون فموجودون على ضفتي نهر دجلة لكن كثافتهم الملحوظة تتركز في سنجار وأطرافها. وبلاشك، تتواجد داخل مدينة الموصل كافة المكونات بنسب متفاوتة. أما توزيع المكونات في المناطق التي تم تحريرها التي جرت فيها هذه الدراسة فهي: (وانه): توجد فيها كورد، و توجد فيها عرب. (زمار): بها كورد، وبها عرب. (ربيعة): بها عرب، وبها كورد. (سنوى): بها كورد يزيديون، وبها عرب.

## نوع الصراعات وأطرافها

لو لاحظنا التوزيع الديموغرافي، الإثني/ الديني/ القبلي للمكونات في نينوى، سنتوصل بسهولة الى نوع الصراعات، لأن أغلب النزاعات تقع على أساس تلك الهويات التي أسلفنا فيها الحديث. وليست أية أزمة أو صراع بمعزل عن المشاحنات السياسية، أو بمعنى آخر، أن كافة الأزمات التي يعاني منها أهالي المناطق تلك هي جزء من أزمة أكبر وصراع أضخم وهذا هو الصراع السياسي بين الكورد والأطراف العربية التي أحياناً تمثلها الحكومة المركزية وأحياناً أخرى يمثلها العرب السنة و أحياناً أخرى العرب الشيعة. اي بعبارة أخرى، تتشكل اطراف النزاع من الكورد السنة/ الكورد اليزيديين من جهة، والعرب السنة / العرب الشيعة، من جهة أخرى. ليس معنى هذا إن المشاكل غائبة بين الكورد اليزيديين والكورد الاسلام، أو ان المشاكل غائبة بين العرب الشيعة والعرب السنة، لكن المعنى هو ان الخلافات كانت موجودة في السياق الخلافي بين الكورد والعرب، وفي كل عصرٍ مختلف تحت سلطة اولئك اللاعبين الذين يمسكون بزمام امور اللعبة السياسية. وفي أدناه، خلاصة عن أهم الموضوعات الخلافية، ونبرزها هنا لأن سكان تلك المنطقة يتداولون الحديث بشأنها. ويبدو ان هذا النوع من الأزمات والخلافات موجودة عموماً في محافظة نينوى وفي سائر أنحاء العراق لكن ظهورها يبرز بنسب متفاوتة في كل منطقة. على سبيل المثال، الصراع الديني في سنجار ومناطقها وفي سنوي وفي سهل نينوى، بارز بشكل شديد وقوي. وهذا واضح تماماً، يعود بسببه الى حضور ديانات متنوعة في تلك الأماكن.

وينبغي ان نتذكر ان هذه الصراعات في معظم الأحيان تتقاطع مع بعضها وتتداخل فيما بينها وتختلط. لذا، فإن ملامح هذه الأزمات معقدة وبذلك تزداد العقبات أمام إيجاد الحل لها:

1. الصراع على أساس إثني جذور تاريخية في المنطقة. ان انتماء الانسان الى القومية الكوردية أو القومية العربية أو سواهما هو أمر خارج عن إرادة الفرد، وهذا الانتماء هو الذي يحدد مصير الفرد ونوع حياته التي ستصطبغ بصبغة انتمائه القومي. ان الفوز بالربح أو المعاناة في الخسارة والضرر قد يكون مربوطاً فقط بهوية الفرد في حادث ما. هناك كثير من الناس الذين صاروا ضحايا بسبب انتمائهم للهوية الكوردية، أو أيضاً بسبب انتمائهم للهوية العربية، فصاروا ضحايا لهذا السبب. لقد كادت الموصل تخلو من الكورد. أما في وانه، فلم يتبق من العرب سوى خمسين بيتاً. وهذه ليست سوى أمثلة.

2- الدين اساساً آخر للصراعات ويتشابه كثيراً مع الخلافات العرقية ويتحد معها ولكن بسبب كون أغلبية الكورد وأغلبية العرب هناك في تلك المنطقة من المذهب السني، يقل دور الدين كموضوع للأزمات بينهم. وفي الوقت نفسه، فإنّ اليزيديين والمسيحيين متالان من الأمثلة الحية والمحسوسة في تلك المنطقة للدلالة على الوقوع تحت الاضطهاد بسبب الانتماء الى ديانة مختلفة. وهنا يطرح هذا السؤال نفسه: لماذا إمتنع (داعش) السني المذهب الذي أبدى الوحشية إزاء اليزيديين في سنجار و سنوني، عن إبداء هذه الوحشية ذاتها إزاء المسيحيين في الموصل؟ في نظري، تفسير هذه المسألة تكون قاصراً اذا رجعنا المسألة الى كون المسيحيين حسب الاسلام هم من أهل الكتب السماوية ولكن اليزيديين ليسوا من أهل الكتب السماوية. أليس السبب يعود الى ان اليزيديين من الناحية الاثنية يجري إحصاؤهم مثل الكورد، وإن العرب السنة من الناحية السياسية في خلافٍ وصراع ضد الكورد منذ تاريخ طويل؟ هذا الموضوع بحاجة إلى المزيد من التعمق والمزيد من الدراسات.

3- من الواضح ان العلاقات القبليّة مازالت مهيمنة بشكل كبير في تلك المنطقة. وفي العديد من المواضيع والمناسبات يتم تصغير الهوية الاثنية والهوية الدينية ويجري تضخم حجم الهوية القبائلية. ففي زمار وفي ربيعة، بدلاً من أن يوصف شخص ما بأنه كوردي أو إنه عربي، يقال عنه إنه (جرجري) أو (شمري)، حتى تلك المجموعات التي تأسست هويتهم على بنية دينية، مثلاً: اليزيديون والشبك، فأنهم يتنظر إليهم بصفتهم قبائل. هناك عداوات ونزاعات عديدة بين سكان المنطقة بسبب قضايا ملكية الأرض وقضايا ذات طابع إجتماعي. لكن بعد وصول (داعش)، ازدادت هذه القضايا والنزاعات وعادت للحياة واصطبغت بصبغةٍ إثنية وسياسية فعلى سبيل المثال، في (وانه) التحقت القبائل العربية ب (الداعش)، لأنهم كانوا سابقاً في نزاعٍ مع قبائل الكورد حول ملكية الأراضي إذ إنّ قسماً منهم كانوا يسكنون في أراضٍ يملكها ملاكون من القبائل الكوردية. كما إنّ هنالك حالات مشابهة في (زمار) ومناطق غيرها.

4- قضايا الأراضي وملكيّتها في تلك المنطقة مرتبطة بشكل وثيق مع النزاعات الإثنية والقبائلية وقد أسلفنا الإشارة الى ذلك. لكن بعد وصول (داعش) ظهر نوعان اثنان من قضايا ملكية الأرض:

أ - كان هناك ضرر قديم قد وقع سابقاً في إطار عملية التعريب، حيث كانت الأراضي قد صودرت من المواطنين الذين ليسوا من القومية العربية وتم إعطاؤها للمواطنين من القومية العربية، وآلان صارت الأراضي بيد الكورد لأن اولئك العرب تركوا المنطقة.

ب - ظهرت نوع ثانٍ من العلاقة مع (داعش) للوجود ، فإنّ العرب الذين تركوا قراهم لكونهم من المساندين ل(داعش) أو تركوا قراهم تحت الضغط، صارت أراضيهم حالياً تحت سيطرة الكورد، إن الخلافات الناجمة عن ملكية الأراضي ظاهرة عامة وشمولية في المنطقة، وعلى المستوى السياسي ارتبطت هذه الخلافات مع قضية الأرض والحدود بين الكورد والعرب. عموماً، صارت الأراضي والعقارات التي تملكها الأسر الكوردية التي رحلت عن المناطق التي يسيطر عليها (داعش)، تحت تصرف العرب. والعكس صحيح أيضاً، أي ان الأراضي والعقارات التي يملكها العرب الذين غادروا الأماكن التي تقع في منطقة سيطرة الكورد، صارت في يد الكورد وتحت تصرفهم.

5- المعاملات التجارية و التسويق (سوق العمل) لها أهميتها في العلاقات الاثنية، لأنها مكان تجمع الناس والتقاءهم بالإضافة الى إنها مصدر لمعيشة الناس وتأمين احتياجاتهم. في زمن البعث، كان من الصعب على المواطنين الذين ليسوا من العرب، وبالأخص كان صعباً على الكورد أن يتم توظيفهم في المؤسسات. وحتى في القطاع الخاص، كانت توضع أمامهم العراقيل. ومازال وجود الكورد في هذه المؤسسات أمراً نادراً. وبعد مجيء (داعش)، ثم بعد طردهم، رحل الكثيرون من الموظفين العرب عن هذه المناطق. وفي محل هؤلاء الموظفين جاء متطوعون كورد متبرعون بلا مقابل للماء الفراغ ففي (وانه) كان هناك مائة مدرس. منهم ثلاثة وسبعون عرب، رحلوا الى الموصل، التي تخضع لسلطة (داعش) حالياً. الآن، يوجد سبعون مدرساً كوردياً متطوعاً متبرعاً في محل أولئك الراحلين، وتوجد هذه الحالة نفسها ولكن بنسب تزيد أو تنقص، في أكثرية المناطق الأخرى. ومؤخراً قامت الحكومة العراقية بتوظيف الكادر العربي بشكل أكثر ويتحدث الكورد حالياً عن التمييز ضدهم. كذلك يتحدث عرب (زمار) عن السلطة الكوردية وإنها تمنعهم من فتح محلاتهم التجارية وفي الوقت ذاته يتمكن الكورد هناك من فتح محلاتهم التجارية بشكل سهل وطبيعي. ان الصراع ذا الطابع التجاري يتعمق شيئاً فشيئاً، إذ إنه منذ عام كامل، غاب تنفيذ المشاريع الخدمية وافتقرت المؤسسات الى الميزانية الضرورية وغابت التخصيصات المالية، لذلك انقطعت حركة السوق، ولو توفرت أية فرصة للعمل فإنها يتم ملؤها وإشغالها عن طريق العلاقات الاثنية.

6- مسألة النازحين موضوع حساس في أزمات تلك المنطقة، لأن النزوح ظاهرة منتشرة بشكل واسع هناك، فأغلبية الكورد الذين صارت مناطقهم تحت سيطرة (داعش) نزحوا الى إقليم كردستان، وأغلبية العرب الذين صاروا تحت سيطرة السلطة الكوردية نزحوا الى الموصل، وهذا بالإضافة الى وجود عدد من العرب الذين صاروا يسكنون في مخيمات في الإقليم، وبحسب المعلومات المتوفرة مبدئياً فإن هؤلاء العرب حالياً الذين يسكنون في المخيمات في الإقليم عاجزون عن العودة الى مناطقهم التي تخضع الآن للسلطة الكوردية. ويتحدث عرب منطقة (وانه) الذين يسكنون في مخيم (كرماوة) ان هناك معوقات تمنع رجوعهم لمناطقهم التي صارت تحت سيطرة الكورد. هناك بعض العرب من أهالي تلك المنطقة وحسبما جاءت المعلومات من عرب (زمار). أنهم محصورون بين حدود سوريا والعراق، كما انهم ممنوع عليهم المجيء الى طريق حدود الإقليم. هناك جزء آخر من النازحين، وبالأخص البيزيديون، يعجزون عن الرجوع لمناطقهم بسبب الوضع الأمني، والافتقار الى الخدمات، وخراب قراهم ونواحيهم وقصباتهم، وهكذا نرى هنا ان مسألة رجوع النازحين ذات بعد اجتماعي واقتصادي وسياسي، ولذلك توجد حاجة ملحة لإرادة قوية لصنع السلام وبالإضافة لذلك، ينبغي ان يتوفر برنامج وتدخل دولي في هذا الشأن.

## التغيير السكاني

على امتداد التاريخ، شهدت هذه المنطقة حملة من التغييرات السكانية (الديموغرافية) الكبيرة، وسنترك الحديث عن كيفية مجيء المكونات الى المنطقة، لكننا سنحاول فقط إبراز كيفية حدوث ظاهرة التحول السكاني. فهذه كيفية لها تأثيرها على العلاقات السائدة بين المجموعات الإثنية والدينية. وسنترك الحديث عن الهجرات الطبيعية إلى المنطقة بل سنتحدث عن تلك التي حصلت في النصف الثاني من القرن العشرين لحد الآن بسبب الحروب أو بسبب سياسات الحكومات المتعاقبة. يتحدث الكورد عن انهم كانوا الأغلبية حتى عام 1960 أي عام بدء ممارسة سياسة التعريب.



كانت نتيجة التعريب هي إنقاص نسبة الكورد وزيادة نسبة المكون العربي بشكل ملحوظ، ولقد استمر هذا الإتجاه حتى انهيار نظام البعث عام 2003، وقد وصلت نسبة العرب في بعض الأماكن الى ثمانين بالمائة.

بعد انهيار نظام البعث، إنقلبت الإتجاهات فصارت نسبة الكورد والعرب في (زمار) وفي (وانه) متقاربة وبشكل عام إزداد عدد الكورد في المناطق كافة، وبعد سيطرة (داعش) على المنطقة ثم بعد أن قامت القوى الكوردية بتحرير المنطقة، صارت نسبة العرب تتناقص بشكل ملحوظ. فلقد اختفى العرب من سنونى / سنجار، و يوجد في (وانه) فقط 10% من العرب، و يوجد في (زمار) حوالي 25% من العرب، كما تناقصت نسبة العرب في (ربيعة) لكنهم مازالوا هم الأغلبية هناك، وكان الأمر كذلك منذ الأساس.

ايقوم هذا التغيير السكاني بتحويل المعادلات السياسية و تفسر كنوع من الهجوم على الأقليات، فضلاً عن خلق الخصومات وسوء الفهم بين المكونات. ان قضية التنازع على ملكية الأرض نموذج تظهر مع كافة انواع المشكلات الأخرى. والآن وبعد زوال (داعش)، تبقى قضية ملكية الأرض موضوعاً يحمل أهمية خاصة ضمن النزاعات في المنطقة. ويسيطر الكورد الآن على تلك الأراضي التي كانت قد جرى منحها للعرب في إطار عمليات التعريب في العهد الماضية. كما ان الأراضي التي يملكها العرب الذين التحقوا ب(داعش) صارت الآن تحت سيطرة الأطراف الكوردية.

### تأريخ التعريب: الذاكرة الجمعية

ليس لل(داعش) ارتباط مباشر بحزب البعث، لكنه استثمر استثماراً كبيراً فيما بين أولئك الذين في الماضي كانوا يؤيدون حزب البعث. لقد ظهر نوع من العلاقة التكافلية بين الأثنين، على الأقل عند الجماعات المتنازعة. إذ ان حزب البعث كان يمثل مصالح العرب السنة، مثلما يقوم (داعش) بالطريقة ذاتها بتمثيل مصالح العرب السنة حتى ولو كان معه مؤازرون أجنب.

كان الكورد يأملون في مسح آثار الأضرار التي ألحقها بهم حزب البعث، ومازال هذا المطلب حاصراً الآن عن طريق القضية التي تولدت عن (داعش). إن صراع الكورد مع (داعش)، بشكل أو بآخر، مرتبط مع الصراع القديم بين الكورد والعرب البعثيين، وهكذا فإن الكورد يأملون عن طريق أزمة (داعش)، أن يخلصوا ويزيخوا آثار التعريب الذي مارسه الأنظمة على المنطقة منذ قرن، وكذلك يأمل الكورد انهم سيستطيعون ايجاد الحلول للخلاف على المناطق المتنازع عليها استناداً الى المادة 140 في الدستور العراقي، وهي سابقاً كان المفروض التوصل لها بالطرق القانونية وبموجب المفاوضات، لكنها أخفقت في التوصل للحل. وأدلى مسؤول كردي بهذا التصريح: ((لقد تم تعريب هذه المنطقة في زمن البعث والحكومات العراقية. جرى التعريب بأشكال متنوعة. جاؤوا بالعرب، أسكنوهم على الأرض الكوردية والأمالك الكوردية، قاموا بتعيين الموظفين العرب هنا، قاموا ببناء عشرات المجمعات السكنية لتكون حزاماً أمنياً على حدود المدن الكوردية وفيما حولها. بل إن إقامة سد الموصل كان ضمن اطار عملية التعريب، لأن الحكومة المركزية أرادت أن تعزل المناطق الكوردية في غرب دجلة عن المناطق الكوردية في شرق دجلة.)) وكان العرب الذين جاؤوا ضمن إطار عملية التعريب يطلق عليهم لفظ (اصدقاء صدام)، وكانوا ينالون أملاك الكورد وأراضيهم كإمتياز لهم. واذا لم يكن الكوردي معهم، فإنهم يمتنعون عن تعيينه في أي وظيفة.

كان يوجد أيضاً أسلوب إضافي في التعريب، وهو تسجيل (غير العرب) بصفة (العرب) في الوثائق الرسمية. وإذا اعترض أحد منهم على هذا الإجراء، فإن حياته ستواجه المصاعب. كانت القراءة باللغة الكوردية ممنوعة، وكانت المناسبات الكوردية ممنوعة، كان التعريب قوياً الى درجة كبيرة حتى صار قسم كبير من القبائل الكوردية يرتدون الأزياء التقليدية الخاصة بالعرب، وصاروا يتخاطبون باللغة العربية. هنالك انواع اضافية كثيرة من التمييز والاضطهاد، إنتبتت على أساس الهوية، لكن ما أوردناه جزء مازال أهل المنطقة يتحدثون به وصار جزءاً من الذاكرة الجمعية. ان ظهور (داعش) يعيد إحياء تلك الذكريات، لذلك صارت النظرة التلقائية على (داعش) إنه وريث حزب البعث وإن العرب السنة هم تلقائياً مع (داعش).

يوجد نوع من التعميم الشامل والحكم المسبق في هذه العلاقات وهذه الصراعات، فالمجموعات الأخرى تنظر للعرب السنة جمعياً كأنهم مع (داعش)، لكن يوجد مع (داعش) أيضاً أعداد من الكورد وأعداد من التركمان. لكن هناك نوع من التصنيف الاستقطابي : مثلاً، ينظر للعرب الراحلين الى الموصل كمؤيدين ل(الداعش)، وهكذا فإن العرب الذين نزحوا قادمين للمخيمات في الإقليم ينظر إليهم بنظرة الشك والإرتياب، وهكذا فإن العرب الذين قرروا البقاء في المناطق التي تحررت على يد الكورد، ينظر إلى قسم منهم بصفة مؤيدين للأطراف الكوردية، وقسم منهم مشكوك فيهم. وقد قال مواطن عربي من (ربيعة):

"ليس كل مواطن عربي مع (داعش). أنا شخصياً، (داعش) قتلوا ابني. لو كان الأمر بيدي أنا، لقضيت على جميع (الداعش) قتلاً."

### آفاق التعايش المشترك والعودة السلمية للنازحين

توجد بعض الخصومات والخلافات والتمييز، تأسست على خلفية الانتماء الإثني. ولكن لا يوجد صراع كبير حقيقي بين تلك المكونات التي تعيش معاً جنباً الى جنب في المناطق التي تم تحريرها، حيث ان شكلاً من أشكال التصفية قد حصل، بمعنى ان القسم الأعظم من العرب قد رحلوا عن المنطقة إما لأنهم مع (داعش) وإما بسبب الظرف الأمني وإما بسبب احتمال تعرضهم للتحرش. ومع هذا، ما زالت الأغلبية في (ربيعة) أغلبية عربية. أما في (سنونى)، فقد زال العرب ولكن في (وانه) ما زال هناك عرب بنسبة عشرة بالمائة وفي (زمار) تناقصت نسبة العرب فوصلت الى 25٪. ولكن قبل (داعش)، كانت نسبة العرب هناك أكثر من نصف السكان.

تظهر نتائج هذه الدراسة ان أولئك العرب الذين امتنعوا عن مغادرة الأراضي التي تم تحريرها هم في موقع يبعدهم عن النزاع مع الكورد، أو انهم يرفضون ان يتنازعو ضد الكورد، اذ انهم بشكل من الأشكال قد تأقلموا مع الأغلبية الكوردية التي تمسك بزمام الأمور. هناك قسم من هؤلاء العرب ارتبط ولاؤهم مع الأحزاب الكوردية الحاكمة وبالأخص الحزب الديموقراطي الكوردستاني، و حتى الآن ما زال مدراء الوحدات الإدارية (باستثناء سنونى) من القومية العربية. ومن حيث ميزان القوى والحجم، فإن العرب الباقين هناك عاجزون عن الصراع أو التنافس مع الكورد. ولذلك اتبع هؤلاء العرب إستراتيجية التأقلم مع الوضع السائد فأعلنوا معارضتهم ل(داعش) على عكس أولئك العرب الذين انطلقوا نحو مدينة الموصل ليدخلوا في صفوف (داعش).

لكن الطرفين معاً (أي الطرف العربي والطرف الكوردي) يتخوفون من مخاطر عودة النازحين ، أنهم يعتقدون بأن هنالك احتمال نشوب صراع عنيف عند عودة النازحون العرب، سواء النازحون العرب الذين يعيشون حالياً في مخيمات إقليم كوردستان أم في حالة تحرير الموصل من قبضة (داعش)، حيث ان هنالك الكثير من عرب الموصل وعرب المنطقة يخضعون لسلطة (داعش)، وقد اضطر عدد من هؤلاء اضطراراً إلى إظهار الولاء ل(الداعش)، وهناك عدد من العرب ولاؤهم الحقيقي مع (داعش)، وهناك بعض الجماعات وبالأخص هناك الكورد اليزيديون في (سنجار) وفي (سنوني) يرفضون رفضاً قاطعاً السماح بعودة العرب السنة والترکمان السنة، لأنهم حسب ما يقوله اليزيديون، قتلوا آلاف من اليزيديين واختطفوا آلاف من اليزيديين أيضاً. قال أحد اليزيديين ((مستحيل ان نستطيع يوماً ان ننظر الى وجوه جلادي اولادنا وقتلة أبنائنا دون أن ينالوا جزاءهم العادل)).

أن المسؤولين الكورد في مناطق (زمار) و (وانه) و (سنوني) و (ربيعة) يعربون علانية عن خشيتهم من رجوع العرب وبالأخص اولئك الذين تحوم حولهم الشبهات بأنهم كانوا يؤيدون (داعش). وحاليا يجري تطبيق اجراءات أمنية مشددة مع العرب. مثلاً، يتعذر على عرب مخيمات النازحين ان يذهبوا الى أماكنهم إلا اذا حصلوا على إجازة خاصة تصدرها الجهات الأمنية المختصة. وكذلك بالنسبة للعرب الباقين في المناطق التي تم تحريرها، ممنوع عليهم زيارة الأماكن والمناطق الأخرى إلا بإجازة أمنية تصدر عن الجهة الأمنية ذات العلاقة. قال أحد النازحين العرب: ((أنا جاهز للعودة الى قريتي في ناحية وانه، لكن لحد الآن أنتظر صدور الموافقة. لقد إنهدمت دارنا هناك.)) لكن المسؤولين الكورد يقولون ان هذه مجرد اجراءات أمنية ويضيفون ما زالت هذه المنطقة ساحة للحرب وما زال الخطر قائماً أن يندلع القتال مجدداً، كما ان هناك احتمال تسريب المعلومات في هذا الوسط ما زال احتمالاً قائماً. فضلاً عن هذا، يبدو ان الكورد يكرهون رجوع النازحين العرب، ليس فقط للأسباب الأمنية بل لأسباب سياسية. بعبارة أخرى، إن الكورد يرفضون اعادة بناء الحالة التي تكون فيها الأغلبية للعرب. ان الكورد بهذه الطريقة يريدون أن يمسخوا آثار سياسة التعريب.

وهنا تصبح مسألة رجوع العرب موضوعاً حساساً من الناحية السياسية والاجتماعية ومن الصعب تطبيع الوضع في غياب الضمانات وغياب الهدوء. ولذلك، فمن الناحية الساسية ينبغي وجود وساطة وتحكيم؛ أما على المستوى الاجتماعي فينبغي وجود تهيئة نفسية لأهالي الضحايا. ومن الضروري في هذا المسعى أن تكون هناك عملية محاكمة، وتعويض، وبرامج توعية وبرامج تدريب على التعايش. هذه كلها يتوجب أن تحصل ويتم اجراؤها قبل عودة النازحين، وبعد عودتهم.

بقي (داعش) فترة 20 يوماً في ناحية (وانة) و بقي في (زمار) فترة 3 شهور، و بقي في (ربيعة) حوالي 3 شهور، و بقي في (سنوني) حوالي 4 شهور هناك. ومع ان هذه مدة قصيرة إلا انها تركت مجموعة من التعقيدات والخصومات العميقة سياسياً واجتماعياً ربما سوف تحتاج الى عشرات الأعوام لعلاجها. كانت آثار (داعش) في (سنوني) وحدها (1240) قتيلاً و مخطوفاً، هدم (2800) دار سكنية، ونزوح سكانها البالغ عددهم (180,000) مائة وثمانين ألف إنسان. وآلان، عاد فقط (4200) عائلة الى أطراف (سنوني). يتحدث الكورد اليزيديون في المنطقة عموماً عن ابادة جماعية ارتكبتها (داعش) ضدهم. لقد هدموا في (ربيعة) أربعمائة دار، وفي (زمار) خمسمائة دار، وفي (وانه) وبالشكل

نفسه تم هدم عشرات الدور، وهذا فضلاً عن قتل عدد كبير بنسبة متفاوتة في كل مكان في هذه الأماكن، بالإضافة إلى تشريد عدد كبير آخر، مع ممارسة أعمال السلب والنهب، والاضطرار للنزوح، مع تخريب أكثر من نصف القرى وهدمها.

ربما كان من السهولة أن نتحدث عن أعداد الضحايا، لكن من الصعوبة أن ندرك ماذا يعتمل في نفسية هؤلاء الضحايا. أن هؤلاء أكثر من مجرد أرقام وإحصاءات بل ان هناك مجموعة من التعقيدات والأزمات تختبئ وراء الأرقام. هناك آلاف الرغبات للتأثر والانتقام تقبع خلف هذه الاحصاءات. ولقد شاهدنا اثناء تحرير تلك المناطق، إن قسماً من اولئك الذين انهدمت دورهم أو من الذين تعرضت بيوتهم للنهب، بدأوا بالإستيلاء على بيوت أناس آخرين. ولقد أشار مواطن من (زمار) إلى قرية مهدومة قائلاً (هنا، ذبحوا ثلاثة وعشرين فرداً من البيشمركة). وأضاف مواطن آخر: ((إن داعش قد قتلوا من قبيلتنا واحداً وستين شهيداً)). وأضاف كوردي يزيدى آخر قائلاً: ((ما زال داعش يختطفون من نساءنا وأطفالنا أربعة آلاف فرد وما زالوا يتعاملون معهن كالعبيد)). هناك مئات القصص الحزينة مثل هذه مازال الناس يسمعونها، وستدخل في الذاكرة الجمعية واللاوعي واللاشعور لدى سكان المنطقة كسحابة سوداء، وستحتاج إلى زمن طويل وجهد كبير لمسحها.

## الاستنتاجات والتوصيات

بعد ظهور (داعش) في العراق والمنطقة، برزت مجموعة من القضايا والصراعات الإثنية والدينية ما بين مكونات المنطقة فضلاً عن إعادة إحياء مجموعة من النزاعات والخلافات التاريخية. وهكذا وبعد أن اضطر (داعش) إلى الانسحاب في بعض مناطق محافظة نينوى، ك(زمار) و (ربيعة) و (وانه) و (سنوني) و (سنجار)، صارت مواضيع التعايش المشترك والمصالحة والعودة السلمية للنازحين إلى أراضيهم، مواضيع مطروحة على اولويات جدول الأعمال اليومية. وتركز نتائج هذه الدراسة على المناطق التي تم تحريرها، ويظهر من النتائج ان مسألة التعايش المشترك وعودة النازحين سلمياً، هي مسألة حساسة ومعقدة وذلك للأسباب التالية في أدناه:

1. تسييس العلاقات الاثنية: ان مكونات المنطقة عبارة عن موزائيك معقد حيث تتداخل الهوية الإثنية والدينية و القبائلية وتتقاطع فيما بينها. في الوقت ذاته، أخذت الهويات بغيراً سياسياً وصارت جزءاً من توازنات السلطة. مثلاً: الصراع الكوردي / العربي، مسألة الاستقلال والسيطرة العسكرية والإدارية على المنطقة، وقد أصبحت الخلافات والصراعات جزءاً من قضية المناطق المتنازع عليها ذات العلاقة بالمادة 140 في الدستور العراقي.

2. حصول تغيير ديموغرافي سكاني كبير في المنطقة، ففي بعض المناطق اختفت تماماً بعض المجموعات الإثنية أو الدينية أو تناقص عددها بشكل هائل. مازال في داخل الموصل وسهل نينوى أعداد ضئيلة جداً من الكورد والمسيحيين. رحل الشيعة العرب والشيعة التركمان وكذلك الشبك عن أماكنهم ، أما اليزيديون فلقد تم اقتلاعهم بالكامل من مناطقهم وقد عاد منهم فقط قسم قليل العدد إلى مجمعات قرب محيط (سنوني). كما ان ثمانين بالمائة من العرب السنة في (وانه) و (زمار) و (سنوني) وجزء من (ربيعة) رحلوا عن أماكنهم وغاب حضورهم هناك. وفي

العلاقات ما بين الإثنيات، حين تزيد نسبة مجموعة ما بشكل مخالف للطبيعة، سيضطرب وسيتخلخل التناسق الهارموني بين الإثنيات و ينظر اليه كنوع من التهديد.

3- ظهرت لدى المجموعات الاثنية والدينية ذهنية التضحية. وقع على بعض المجموعات ضرر بشري ومباذيء كبير، بالأخص اليزيديون. لقد تم سلب ونهب ممتلكاتهم وثرواتهم فضلاً عن ذلك تم اختطاف نساءهم وأطفالهم. ويجري الحديث عن ستة آلاف ضحية من اليزيديين بين شهيد وأسير ومشرد في (سنجار) وهي واحدة من المدن اليزيدية والتي اتهدمت فيها كافة الدور، وهذه واحدة فقط من آثار القتال هناك. كذلك صارت غالبية قرى العرب في المناطق المحررة في (زمار) و (وانه) و (سنوني) و (سنجار)، خراباً إن كافة الجماعات الاثنية والدينية، بشكل أو بآخر وبنسب متفاوتة، صارت ضحية الحرب والصراعات.

4- ظهر للوجود نوع من المعضلات الأمنية بسبب اندلاع العنف في المنطقة، كذلك ظهر عجز المؤسسات الأمنية عن ضبط الأمن، أي ان هذه الأجهزة الأمنية عجزت عن الحفاظ على ممتلكات المواطنين، وفي ظروف مثل هذه تتضح الحدود بين المجموعات، لأن أفراد المجتمع يلجأون للمجموعات الاثنية والدينية عند غياب الأمن، والافتقار للهدوء لكي يحموا أنفسهم. وفي غياب دور الأجهزة والمؤسسات الأمنية، وغياب فاعلية المؤسسات القضائية والأثنية للتسلح والتعبئة لكي يتمكنوا من حماية أنفسهم. وفي حالة مثل هذه، سيسود نوع من أنواع التنافس على تكديس الأسلحة بين المجموعات. وليس هناك جهة إثنية أو دينية تفتقر الى التعبئة والتسلح في المنطقة، فضلاً عن قوات النيشمرطة الذين يقفون في خنادقهم صامدين ضد (داعش). لقد تأسست قوى مسلحة أخرى قوامها العرب السنة المناهضون ل(داعش)، وتأسست قوات خاصة لليزيديين والمسيحيين، فضلاً عن قوات غيرها.

5- الافتقار الى الخدمات الأساسية، وتفشي البطالة، وعجز المؤسسات وانعدام فاعليتها. لقد ازداد تفشي البطالة بالمنطقة. والسبب هو غياب تنفيذ المشاريع الخدمية والتجارية في المنطقة منذ فترة طويلة بسبب الحالة الأمنية وانعدام الميزانية. كمان إن الحكومة فشلت في توفير فرص العمل. لذلك إلتحق عدد كبير في الشباب بالقوات المسلحة لكي يضمنوا مصدر الرزق والمعيشة.

وبالرغم من الخلافات ذات الطابع المعقد، ما زال الأمل يترأى في الأفق لبناء السلام. الأمل موجود في تغيير اتجاه الأزمات نحو تحقيق التعايش المشترك والتسامح، ولهذا فهناك حاجة ماسة لتوحيد المساعي وتضافر الجهود. ان صنع السلام الاجتماعي والسياسي في نينوى سيصير الأساس لإستقرار المنطقة. ولهذا الغرض ينبغي على الجهات ذات العلاقة أن تعمل في ضوء هذه المقترحات والتوصيات الناتجة عن استنتاجات هذه الدراسة الميدانية التي تعبر عن توجهات وآراء أهالي المنطقة:

1- برنامج تهدئة ذهنية التضحية. لأجل بناء السلام وضمان عودة النازحين ينبغي قطع الطريق أمام عقلية الثأر والانتقام. ينبغي في هذه المرحلة وكخطوة اولى بناء واعادة اعمار القرى والنواحي والمدن والقصبات والمؤسسات التي تدمرت ويمكن للمجتمع الدولي ان يدعم بشكل رئيسي هذه العملية. والخطوة المهمة الأخرى ستكون تعويض المتضررين وهذه سيكون لها أثرها في تضييد الجراحات وتلطيفها. وهنا يتوجب ان يكون للحكومة المركزية دور وان

تكون المسؤولية الرئيسية على عاتق الحكومة المركزية. إن إزالة ذهنية الضحية من دون محاكمة مجرمي الحرب وسواهم من المجرمين سيكون أمراً صعباً. لذلك، يتوجب ان تبدأ عملية المحاكمة في العراق بالتنسيق مع الاقليم وبمساعدة المحكمة الدولية.

2. حسم القضايا المعلقة بين الاقليم وبغداد. ان علاج الازمات وعودة النازحين اخذت بعداً سياسياً ويمكن للامم المتحدة والاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة ان يكونوا الوسطاء لأن الوساطة والتحكيم الدوليين ضروريان حيث إن مسألة عودة النازحين مربوطة في نهاية المطاف مع حسم الخلافات بين الاقليم وبغداد وبالأخص مسألة المناطق المتنازع عليها والتي تشتمل محافظة نينوى على جزء كبير منها. ان شرط بناء السلام في تلك المناطق هو تطبيق (المادة 140 الدستورية) المختصة بالمناطق المتنازع عليها وهذا الحل هو حل سياسي لأن عودة النازحين سيكون لها تأثير على توافقات السلطة وتوازناتها وسيكون في مصلحة أطراف الصراع.

3. ازالة التمييز القانوني والالتزام بالتمثيل الحقيقي والمشاركة الصادقة في العملية السياسية شرط اضافي لإقلال التعقيدات أمام التعايش المشترك، ينبغي مشاركة أبناء في ادارة البلاد وادارة مناطقهم، لذلك التمثيل الحقيقي مطلوب على المستوى المحلي وعلى المستوى الوطني وهذا سيجعلهم جزءاً أساسياً من العملية السياسية. لذلك ينبغي ازالة التمييز السياسي من الناحية القانونية إزاء مجموعة معينة وبالأخص العرب السنة الذين يجري ربطهم القسري بحزب البعث وآلان ب(داعش). على سبيل المثال، قانون اجتثاث البعث عائق أمام فئة كبيرة من المواطنين للانخراط بالعملية السياسية.

4. تفعيل المؤسسات كالمؤسسات الأمنية والقضائية والعدلية لكي تتمكن من إيصال خدماتها لكي يثق المواطنون بها ولكي يتركوا فرض العدل بأيديهم ولكي يتركوا تسليح أنفسهم لمواجهة بعضهم البعض ولهذا الغرض يتوجب اجراء اصلاح اداري وقانوني وهيكلية والاهتمام بالامكانيات ويتوجب على حكومتي العراق والاقليم أن تضع الموازنات اللازمة تحت تصرف السلطات المحلية ليتسنى لها تنفيذ وظائفها وبهذا تصبح محل ثقة للمكونات جميعاً. وظيفة المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني هو معاونة المؤسسات ذات العلاقة لكي تتمكن من اجراء الاصلاح الاداري والقانوني والتدريب الكوادرهم.

5. برنامج التوعية والتدريب: برنامج خاص لتمكين الكفاءات التي يتمتع بها موظفو الأجهزة كالشرطة والآسايش والأمن والقضاة والحكام العدليين وذلك في سبيل بناء السلام والوئام والتعايش المشترك، وكيفية التعامل المنصف قانونياً في اطار بيئة متنوعة حضارياً.

6. تأسيس مؤسسة خاصة بحسم الخلافات بشأن الأملاك وملكية العقارات. لقد تشكلت في أعقاب سقوط نظام صدام حسين مفوضية لحسم قضايا الأملاك في العراق. لكنها عجزت عن انجاز أعمالها بحكم قلة فاعليتها وافتقارها الى الاستقلالية، لذلك بقيت القضايا عالقة فيما يخص الأراضي والعقارات ولذلك من الضروري اعادة تفعيل واعادة تنشيط تلك المفوضية، والأ، ينبغي إقامة مؤسسة وقتية بين الإقليم وبغداد تحت رعاية الأمم المتحدة وتقوم بأعمالها لوقت محدد وتحسم الخلافات.

7- برنامج المصالحة الوطنية: فضلاً عن المستوى السياسي والاقتصادي، يجب أن تقام ارضية العيش المشترك والسلام على المستوى الإجماعي. ينبغي تشجيع التعايش والسلام فهذا ضروري بمعنى ان السلام عملية تقوم على مستوى مكبر وعلى مستوى مُصغّر وتوجد أنشطة وبرامج ومشاريع وفعاليات عديدة ومتنوعة تشتمل على هذه الجوانب. مثلاً، تأسيس تجمعات ثقافية مشتركة وأنشطة ثقافية متنوعة تشمل الجماعات (المتباينة اثنياً ودينياً) وتشتمل أيضاً على التدريب وتأسيس منبر مشترك للسلام وناشطيه وممثلي المجموعات العديدة، مع أي فعالية وأنشطة تجعل المجموعات في حالة تقارب وتمنع التشدد والعنف وفضلاً عن ذلك، من الضروري اقامة مؤتمر وطني للحوار بين الأديان والقوميات وهذا يمهد الأرضية للفهم والتفهم مابين الجماعات المتنوعة واحترام خصوصياتهم.

8- ينبغي زيادة حضور المنظمات الدولية، فإن قلة حضورها يبدو انه متعلق بالظرف الأمني، حيث ان المنطقة مازالت في حالة قتال ولكن زيادة حضور هذه المنظمات عن طريق التنسيق مع المنظمات المحلية والاستفادة من خبراتها. فضلاً عن ذلك، تستطيع المنظمات الدولية تقديم مجموعة من الخدمات والتوعية الاجتماعية. ان حضور هذه المنظمات بصفة (مراقب) وكطرف ثالث سيصير سبباً لمنع اقرار الجرائم ومنع العنف من المجموعات ضد بعضها البعض.